الشياطين تقبع في التنوع
ضوابط تصدير الأسلحة الصغيرة والعسكرية

الضوابط الصارمة المطبقة على التصدير هي أداة أساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ويشترك غالب المصدرين الرئيسيين للأسلحة التقليدية، ومنها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في نظم وترتيبات ضوابط تصدير متعددة الجوانب تسعى إلى تنظيم عمليات النقل الدولية للمعدات العسكرية وغيرها من المعدات الحساسة. فبموجب برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة، فقد التزمت الدول في إنشاء نظم ضوابط تصدير فعالة وتقييم طلبات الحصول على ترخيصات بالتصدير وفقا لأنظمة وإجراءات وطنية صارمة تنسجم مع مسؤولياتها الحالية بموجب القانون الدولي ذي الصلة.

تزعم الكثير من الدول بأنها طوّرت أنظمة قوية وفعالة، غير انه من الواضح أن الاسلحة التي تتم المتاجرة بها بشكل مشروع ما تلبث تصل إلى السوق غير المشروعة. وتكشف الفرق المشكلة لمراقبة عمليات الحظر على الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن الدولي بشكل منتظم عن انتهاكات في هذا الإطار، فيما تواصل فرق الخبراء حث الدول على ضمان تمتع نظمها الوطنية وضوابطها الداخلية بأعلى مقاييس ممكنة. وهذا يطرح السؤال التالي: ما هي درجة جودة الطريقة التي تنظم بها الدول تصدير أسلحتها الصغيرة في الوقت الراهن؟ ما الذي يلزم القيام به؟

يقارن هذا الفصل نظم ضوابط التصدير في الدول الـ٦٦ التي صنفها مسح الأسلحة الصغيرة باستمرار باعتبارها «مصدرة رئيسية». ويحلل القوانين والأنظمة والإجراءات الإدارية التي تستخدمها الدول المصدرة لتنظيم تصدير الأسلحة الصغيرة العسكرية في محاولة للسيطرة على: مقصد السلع الاستراتيجية؛ الشخص أو الكيان الذي يتولى في نهاية الأمر شأن السلع واستخداماتها (المستعمل النهائي)؛ واستخدامها النهائي (المستعمل النهائي).

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن طبيعة ضوابط التصدير والغرض منها. كما يشرح ما المقصود بمصطلح «تصدير»، ويستعرض الأنواع الرئيسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تلوحها ضوابط التصدير. ثم يقارن الفصل بين عمليات إصدار تراخيص التصدير في بلدان مختارة، مع التركيز على متطلبات ما قبل مرحلة الترخيص، واستثناءات شروط الترخيص، وأنواع التراخيص الممنوحة، وآليات الحيلولة دون تحويل الوجهة. ويستعرض القسم الأخير من الفصل الوزارات الحكومية التي تشارك في اتخاذ قرارات تصدير الأسلحة الصغيرة وكذلك المعايير التي تطبق لإصدار مثل هذه القرارات. ويقرّ الفصل بالطبيعة المعقدة لقرارات إصدار تراخيص التصدير التي تنطوي على اعتبارات اقتصادية ودفاعية وأمنية ودوافع تمليها السياسة الخارجية. ويبرز الفصل بكامله التفاوت الكبير في النظم الوطنية لضوابط التصدير، محدداً مواطن القوة والضعف.

الملاحظة الأولى للفصل الأول هي التنوع الشديد، إذ توظف الدول طائفة مدوخة من السياسات والإجراءات في محاولة لضمان صبّ صادراتها من الأسلحة في خدمة أهداف سياستها الوطنية، وما لا يقل عن ذلك أهمية هو وجوب وصول الأسلحة إلى المستعمل النهائي المقصود بمجرد أن يؤذن لها بالشحن الى الخارج، وأن تستخدم طبقاً للشروط الواردة في اتفاق ترخيصها.

يسلّم أفراد من الجيش الامريكي الأسلحة والذخيرة إلى مقر محافظة صلاح الدين في تكريت،العراق، شباط/فبراير ٢٠٠٤.© ستان هوندا/ وكالة فرانس برس

الملاحظة الثانية للفصل هي تباين نوعيات تدابير الضوابط الحالية. فالمكونات الأساسية لنظم ضوابط التصدير – مثل متطلبات ما قبل الترخيص، وصنع القرارات بين الوكالات، وإصدار شهادات المستعمل النهائي، والجزاءات – تبدو حاضرة في موضعها لدى جميع المصدرين الرئيسيين في العالم تقريباً، لكن فعالية هذه المكونات متباينة. وإذ تلبي بعض الدول المعايير المقبولة لأفضل الممارسات بسهولة، يبدو البعض الآخر قاصراً؛ مع ذلك يتعين توفر مزيد من المعلومات التفصيلية لإجراء تقييم نهائي لضوابط التصدير الوطني. ويتوقف الفصل، في أكثر الأحيان، نظراً لضيق المجال والموارد، عند تقييم الممارسات الوطنية. أما المدى الذي تعمل الدول ضمن نطاقه لتنفيذ تشريعاتها فما لبث طي الكتمان في معظم الحالات.

قرار تصدير المعدات العسكرية ينطوي على اعتبارات اقتصادية ودفاعية وأمنية ودوافع تمليها السياسة الخارجية.

وما فتئ الوعي بضرورة الحفاظ على ضوابط تصدير قوية وفعالة يتزايد بين الدول، الأمر الذي أسفر عن قائمة متزايدة من الالتزامات الإقليمية والدولية بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة، مضافاً إلى ذلك تعاظم الاعتراف بأهمية الأعراف القانونية القائمة في هذا المجال. يجري الفصل تقييماً أولياً للمدى الذي ترجمت به الدول الالتزامات الدولية والاقليمية إلى صيغة تشريعية. ولئن كانت هذه خطوة حاسمة نحو الامتثال الكامل مع معايير مثل هذه، فإنها ليست سوى خطوة أولى، وهي خطوة لم تتخذها جميع الدول.

في التنوع يربض الخطر، ومثلما يبين هذا الفصل ثمة ثغرات عديدة في ضوابط الدول المصدرة الرئيسية. ويسري هذا على جميع جوانب ضوابط التصدير الوطنية، لكنها تبدو أكثر حدة حين تصبح الأسلحة خارج التراب الوطني. ورغم ذلك فإن ضوابط المرحلة اللاحقة على الشحن، ومن ذلك الاستخدام الانتقائي لرصد الاستعمال النهائي، تشكل أداة ضرورية – وفعالة من حيث الكلفة – للحيلولة دون تحويل وجهة ترسانة الأسلحة. كما توجد فجوات قائمة بين معايير الترخيص التي أدرجتها الدول في تشريعاتها أو ارشاداتها السياسية وبين التطبيق العملي لهذه المعايير بخصوص قضايا محددة. وبوسع مختلف الدول الوصول، كما هو موضح، إلى خلاصات مختلفة جدا للحالة ذاتها. ومن الجلي وجوب عمل الكثير، على الصعيد الدولي، لضمان أن تكمل نظم الضوابط الوطنية أحدهما الآخر، وليس ان يعارض أحدهما الآخر.